

بيت الزكاة
لجنة مراجعة
مشروع القانون النموذجي للزكاة

اللائحة التنفيذية
لمشروع قانون الزكاة

الطبعة الأولى ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

چڭ ڭ ڮ ڭۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇۈ ۉ ۋۅ ۅ ۋ ۋ ې ې ۓ چ

(البقرة : ١١٠)

الفصل الأول

تعريفات

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بكل من الاصطلاحات التالية المعنى المبين قرينها :

١- **ابن السبيل:** هو المسافر فعلاً مهما كانت مسافة سفره ، الذي طرأت عليه الحاجة بسبب ضياع ماله أو نفاذ نفقته وإن كان غنياً في بلده .

٢- **احتياطيات الأرباح، أو احتياطيات تقلب الأرباح:** هي احتياطيات لمواجهة تقلبات الأرباح في المستقبل واحتمال انخفاضها أو وقوع خسارة.

٣- **احتياطيات إيرادية:** هي جزء من فائض الربح القابل للتوزيع يتم احتجازه

بقرار من إدارة الشركة لمواجهة احتياجاتها التمويلية في المستقبل ، أو بموجب نص عليها في قانون الشركات أو النظام الأساسي للشركة .

٤- **احتياطيات رأس مالية:** تتكون هذه الاحتياطيات من إعادة تقويم بعض الموجودات الثابتة بالقيمة السوقية الحالية أي بمبالغ تزيد عن القيمة الدفترية ،ولذلك فإن الموجودات الثابتة تزداد قيمتها ، ويظهر الفرق بين القيمةالسوقية الحالية والقيمة الدفترية ضمن حقوق المساهمين تحت بند"احتياطي إعادة تقويم"

٥- **احتياطيات:** الاحتياطيات عموماً هي مبالغ تحتجز من الأرباح لمواجهة ظروف مستقبلية، وهي أنواع: بعضها يوجبه القانون أو الأعراف المحاسبية، وأخرى اختيارية بحسب تقدير إدارة الشركة.

٦- **أذونات الخزانة:** هي سندات تصدرها الحكومات لتقترض بها من السوق المحلية، لفترات قصيرة تقل عن سنة.

٧- **أشخاص اعتبارية عامة:** هي في الأصل الدولة والوحدات الإدارية الناشئة عنها والبلديات، وتتميز بأن هدفها الأساس تنفيذ سياسة الدولة في تحقيق مصالح عامة، ويقابلها الأشخاص الاعتبارية الخاصة، ومثالها كثير من الشركات المدنية والتجارية التي تستهدف إشباع الحاجات الخاصة لأعضائها وتحقيق الربح المادي.

أصول ثابتة: هي الأصول ذات الأجل الطويل التي يطلق عليها أحيانا اصطلاح "عقارات ومصانع وألات أو موجودات ثابتة " وتشتمل هذه الموجودات عموماً على الأراضي والمباني والمصانع والمكاتب والمستودعات والآلات والمعدات .

٨- **اعتماد مستندي:** هو نوع من السلف يقدمه البنك نيابة عن عملائه لتمويل عمليات التجارة الخارجية .

٩- **أموال باطنة :** الأموال الباطنة: هي ما لا يُطَّلع عليها عادة.

١٠- **أموال ظاهرة :** الأموال الظاهرة: هي ما يُطَّلع عليها عادة . وتعدّ عروض التجارة والسندات الحكومية والخاصة وأموال الشركات – عدا المحاصة- أموالاً ظاهرة .

كما أن الزكاة واجبة في الأموال النامية كلها- الظاهرة، والباطنة، وإنما يشترط الظهور، لجبايتها من قبل الدولة، والباطنة زكاتها واجب ديانى على مالكها

١١- **انتحال شخصية الغير:** ادعاء الإنسان شخصية غيره تزويرا لغايات محددة.

١٢- **إيرادات مستحقة:** هي الإيرادات التي تخص السنة المالية الحالية ولم يتم قبضها .

١٣- **تاجر تجزئة:** هو الذي يشتري البضائع بقصد بيعها للمستهلكين أو المنتفعين بها لاستهلاكها أو استعمالها.

١٤- **تاجر جملة:** هو الذي يشترى البضائع بقصد بيعها للتجار لبيعها، لا للمستهلكين لاستهلاكها أو استعمالها.

١٥- **تنضيض وتسييل:** هو تحويل البضائع والأموال المتعددة إلى نقود، بالبيع وغيره.

١٦- **تواطؤ:** الاتفاق بين اثنين فأكثر سرا بينهم على إظهار أمر ما على خلاف حقيقته.

١٧- **ثروة معدنية وبحرية :** ما له قيمة مادية بين الناس من الموارد الموجودة في البر والبحر ، وأذن الشارع بالانتفاع بها وتداولها .وهي ملكية عامة للدولة ولها حق التصرف فيها ومنح الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين حق تملكها أو الانتفاع بها حسبما تقتضيه المصلحة الشرعية .

١٨- **ثمار:** ما ينتج عن الأشجار من نتاج، كالتفاح والمشمش و...

١٩- **حاجات أصلية:** حاجات أصلية: الأموال التي يحتاجها أمثال الإنسان في الشئون الحياتية، تحقيقاً كالمأكل والمشرب والمسكن والملبس، أو تقديرا كالدَّين الذي عليه للآخرين.

٢٠- **حول:** العام القمري الكامل الذي يبدأ من تاريخ ملك النصاب الزكوي.

٢١- **خطاب الضمان:** تعهد كتابي من قِبل البنك بأن يدفع لطرف ثالث مبلغًا معينًا يمثل التزامًا على عاتق أحد عملاء البنك تجاه هذا الطرف عند حلول أجل معيّن إن عجز العميل عن الوفاء بهذا الالتزام.

٢٢- **دَرٌّ ونسل:** الدر هو قصد اللبن، والنسل قصد الولد، والمراد به في الزكاة: المواشي التي أعدت للاستفادة من ألبانها وأولادها عاما بعد عام، لا لبيعها.

٢٣- **ديون طويلة الأجل:** هي الديون التي يحل أجل تسديدها كلها أو بعض أقساطها بعد عام أو أكثر .

٢٤- **ديون قصيرة الأجل:** هي الديون التي يحل أجل تسديدها كلها خلال سنة مالية أو أقل.

٢٥- **رقاب:** هم الأرقاء، يدفع إليهم شيء من الزكاة ليفتدوا به أنفسهم من مالكيهم بالإعتاق، وقد انقرضوا الآن بعد أن توافق العالم كله بما فيهم الدول الإسلامية على منع الاسترقاق.

٢٦- **زروع:** ما ينبت في الأرض من النباتات المختلفة غير الأشجار، كالحبوب.

٢٧- **سائمة:** السائمة لغة الراعية ، وشرعاً هي المكتفية بالرعي أكثر أيام السنة في الكلأ المباح عن أن تعلف .

٢٨- **سَلَم:** شراء أو بيع سلعة موصوفة في الذمة، على أن تسلم في زمن معين ومكان معين، بثمن عاجل يسلم فورا في المجلس، أو هو شراء آجل بعاجل.

٢٩- **سندات:** السندات التقليدية عبارة عن أدوات مالية تصدر لحاملها لفترات استحقاق محتلفة محددة وهي تحمل فوائد تدفع سنوياً أو نصف سنوي ، والسند يعبر عن علاقة دائنية ومديونية ومحل هذه العلاقة مبلغ من المال أقرضه الطرف الأول (المقرض) للطرف الثاني (المقترض) ويتعهد المقترض بموجب هذه العلاقة بدفعات دورية تمثل الفوائد المترتبة على الاقتراض بالإضافة إلى المبلغ الأصلي المقترض عند تاريخ الاستحقاق .

٣٠- **سهم:** حصة محددة شائعة من رأس مال الشركة ، وصاحب السهم يعد مالكاً لجزء من أموال ا لشركة بنسبة عدد أسهمه إلى مجموع أسهم ا لشركة ويستطيع مالك الأسهم المتداولة أن يبيعه متى شاء ، وتنقسم الأسهم بحسب الغرض منها إلى أسهم استثمار ونماء يستفاد من ريعها ، وأسهم متاجرة .

٣١- **شركة تابعة:** هي شركة تمتلك فيها الشركة الأم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يزيد عن ٥٠ % من الأسهم التي لها حق التصويت.

٣٢- **شركة زميلة:** هي شركة تمتلك فيها الشركة الأم أسهماً تقل عن ٥٠٪ من الأسهم التي لها حق التصويت.

٣٣- **شركة مساهمة:** هي الشركة التي يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، ولا يسأل الشركاء فيها إلا بقدر قيمة أسهمهم، ولا تعنون باسم أحد الشركاء، وتخضع في تأسيسها و إدارتها لإجراءات خاصة.ولها شخصية معنوية وذمة مالية وحياة اعتبارية مستقلة عن المساهمين فيها.

٣٤- **عاملون عليها:** الجهات التي أوكلت إليها السلطة المختصة أمر جمع الزكاة ممن وجبت عليهم، وصرفها إلى من يستحقها.

٣٥- **عروض القنية:** هي العروض المعدة للاقتناء والاستعمال الشخصي لا للبيع والتجارة وتعرف في المحاسبة المالية بالأصول المتداولة .

٣٦- **علاوة إصدار:** هي الفرق بين سعر الاكتتاب والقيمة الأسمية للأسهم المصدرة والمحصلة من المساهمين أو المكتتبين في الأسهم الجديدة المصدرة من قبل الشركة بعد حسم مصاريف الإصدار .

٣٧- **غارمون:** هم المدينون الذي لا يملكون أموالا زائدة عن حاجاتهم الأصلية لتسدد ديونهم.

٣٨- **في سبيل الله:** هم المتطوعون من الغزاة والمرابطين في سبيل الله تعالى، وقيل: والحجاج الذين لا يجدون مالا يبلغهم الحج الفرض ويعيدهم إلى أوطانهم.

٣٩- **قوامة:** قيام شخص كامل الأهلية مقام آخر ناقص الأهلية بجنون أو عته من قبل القاضي، لتدبير شؤونه المالية.

٤٠- **كنز:** هو المال المدفون في الأرض من قبل بني البشر.

٤١- **مؤلفة قلوبهم:** الذين أسلموا حديثا ويخشى من ارتدادهم عنه، أو هم غير المسلمين الذين يطمع في إسلامهم إذا أعطوا شيئا من الزكاة.

٤٢- **مال عام:** هو المال المرصد للنفع العام، دون أن يكون مملوكاً لشخص معين، أو جهة معينة .

٤٣- **مخصص إضافي:** هو مخصص يجنب فوق مخصص سابق لاحتمال انخفاض قيمة بعض الموجودات.

٤٤- **مخصصات الاستهلاك:** الاستهلاك هو التوزيع المنتظم للقيمة الخاضعة للاستهلاك من الموجودات على مدى عمرها الانتاجي ، ويمثل مخصص الاستهلاك مقدار الانخفاض الذي حدث في قيمة الموجودات الثابتة نتيجة استعمالها في أعمال الشركة أو التقادم أو مضي المدة ، ويحسم مخصص الاستهلاك المتراكم عادة من التكلفة الأصلية لهذه الموجودات لتحديد القيمة الدفترية في الميزانية العمومية .

٤٥- **مستغلات :** ما يقتنى بقصد الاستفادة من ريعه .

٤٦- **مرابحة:** بيع سلعة برأس مالها وزيادة محددة من الربح.

٤٧- **مزارعة:** هي أن يسلم مالك أرض أرضه لغيره لزراعتها

على أن يكون الناتج شركة بينهما، أو هي شركة في الزرع الناتج.

٤٨- **مضاربة:** مشاركة بين اثنين فأكثر، على أن يكون رأس المال من بعضهم والعمل من الآخرين، والربح بينهم مشاعا على نسب محددة لكل منهم.

٤٩- **مَعدِن:** كل ما تولد في الأرض من غير جنسها من غير النبات، كالحديد والنحاس والبترول و....

٥٠- **معلوفة:** هي الأنعام التي تتغذى بما فيه مؤنة وكلفة على صاحبها، كل السنة أو أكثرها.

٥١- **مغارسة:** هي عقد على غرس شجر في أرض بعوض معلوم، وتسمّى أيضاً: المناصبة، أو: أن يدفع أحد إلى آخر أرضاً مدّةً معلومةً على أن يغرس فيها غراساً على أنّ ما تحصل من الأغراس والثّمار بينهما.

٥٢- **مقتاة:** هي الأموال التي تصلح لأكلها وتغذية الجسم بها على الدوام.

٥٣- **موجودات متداولة:** هي مجموع الموجودات التي تحتفظ بها الشركة في شكل نقد والموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة في فترة زمنية قصيرة ، وهي تقتني عادة بهدف التداول والبيع وتحقيق الأرباح وليس بهدف استخدامها في تحقيق الأرباح ، ومن أمثلتها "المخزون السلعي"، ، "المدينون" ، "أوراق القبض" ، "الاستثمارات في الأوراق المالية" ، النقدية بالبنك والصندوق"

٥٤- **موجودات معنوية :** هي الحقوق المعنوية مثل حقوق التأليف والنشر أو الطباعة وحقوق الاختراعات والعلامات التجارية والخلو والشهرة ونحوها مما حصلت عليه الشركة بمقابل مادي أو وفقاً لما جرى عليه العرف المحاسبي .

٥٥- **موطن الزكاة:** هو البلد الذي يوجد فيه المال الذي تجب فيه الزكاة، وما يتبعه من مناطق مما هو دون مسافة القصر (٨٢) كم لأنه في حكم بلد واحد .

٥٦- **نصاب:** مقدار المال الزكوي الذي لا تجب الزكاة في أقل منه، أو هو الحد الأدنى من المال الزكوي الذي تجب الزكاة بامتلاكه.

٥٧- **ودائع استثمارية:** هي الودائع التي يحتفظ بها البنك لأجل معين وفقاً للشروط المتفق عليها مع العميل ، ولا يجوز السحب منها كلياً أو جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد للإيداع ، ويدفع البنك الربوي

للعميل لقاء ذلك فائدة بنسبة معينة تزيد بزيادة فترة بقاء الوديعة لدى البنك أو بحجم مبلغ الوديعة وإذا كانت لدى بنك إسلامي فهي حصص استثمارية تشارك في الربح .

٥٨- **وصاية:** قيام شخص كامل الأهلية مقام آخر قاصر بوصاية من وليه أو القاضي، لتدبير شؤونه المالية.

٥٩- **وقف خيري:** الوقف على جهات غير محددة، بقصد الأجر والمثوبة، كالوقف على المساجد والفقراء.

٦٠- **وقف ذُرّي:** الوقف على جهات محددة بالاسم أو الصفة، من الأقارب أو غيرهم، كالوقف على الأولاد أو الأحفاد، أو الوقف على فلان أو فلان من الناس.

٦١- **ولاية:** تنفيذ القول على الغير في كل أموره المالية والشخصية، شاء أو أبى.

الفصل الثاني

بيت الزكاة

مادة (٢)

تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تختص بتحصيل الزكاة وصرفها لمستحقيها تسمى بيت الزكاة يكون له فروع في المناطق المختلفة وفقاً لاحتياجات العمل .

مادة (٣)

تتكون موارد بيت الزكاة من:

١- أموال الزكاة التي يتم تحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون.

٢- أموال الزكاة التي تقدم طواعية من الأفراد أو من غيرهم .

٣- الهبات والتبرعات والأموال التي يقبلها مجلس الإدارة.
٤- المبالغ التي تخصصها الدولة له.
٥- الغرامات التي تحصل طبقاً لأحكام قانون الزكاة.
٦- أموال الأوقاف التي يعين بيت الزكاة ناظراً عليها.
٧- أموال الوصايا التي يتولى بيت الزكاة الوصاية عليها.

مادة (٤)

يجوز لبيت الزكاة توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية إنتاجية أو خدمية وتمليكها لمستحقي الزكاة، مع مراعاة الشروط التالية:

١- أن لا تتوافر وجوه صرف عاجلة لمستحقي الزكاة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة .
٢- أن يتم استثمار أموال الزكاة كغيرها بالطرق المشروعة.
٣- بذل الجهد للتحقق من كون الاستثمارات التي ستوضع فيها أموال الزكاة مجدية ومأمونة وقابلة للتنضيض عند الحاجة .
٤- أن يتخذ قرار استثمار أموال الزكاة ممن عهد إليهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها لمراعاة مبدأ النيابة العامة الشرعية, وأن يسند الإشراف على الاستثمار إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.
٥- أن يستفيد من خدمات هذه المشروعات الخدمية مستحقو الزكاة دون غيرهم، ويجوز لغير المستحقين الاستفادة من هذه الخدمات بأجر يعود نفعه على المستحقين.
٦- أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة وكذلك ريع تلك الأصول.

مادة (٦)

يشكل لبيت الزكاة مجلس إدارة" يكون هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره ووضع السياسات، وللمجلس في حدود الضوابط الشرعية أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق أغراض البيت، وله على الأخص ما يأتي:

١- رسم السياسات العامة للعمل في البيت وإقرارها.
٢- إقرار النظم واللوائح المتعلقة بالبيت.
٣- إصدار قواعد تعيين وترقية العاملين بالبيت وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم وما سيمنحونه من مزايا نقدية أو عينية وكافة القواعد المتعلقة بشئونهم

الوظيفية في إطار ما تسمح به القوانين والنظم والأحكام الشرعية هذا إذا كان ما يأخذونه من غير مال الزكاة، فإن كان من مال الزكاة فيجب أن يكون في حدود ثمن ما يجبى منها وبما لا يزيد عن أجل المثل .

٤- اقتراح التشريعات المتعلقة بالزكاة، وإبداء الرأ ي فيما يقترح بشأنها من تشريعات.

٥- تحديد أولوية ومقدار ما يصرف من الأموال في مصارف الزكاة الشرعية وفي أوجه الخير.

٦- قبول الهبات والوصايا والتبرعات والأموال الأخرى التي تقدم إلى البيت.

٧- الموافقة على ميزانيات البيت وحساباته الختامية.

٨- النظر في التقارير الدورية التي ترفعها الإدارة التنفيذية للبيت عن سير العمل.

٩- النظر في كل ما يرى رئيس المجلس عرضه من المسائل التي تتعلق بنشاط البيت.

مادة (٦)

يتولى إدارة البيت مدير عام يكون له نائب أو أكثر.

مادة (٧)

يمثل المدير العام بيت الزكاة أمام القضاء وفي اتصالاته بالغير.

مادة (٨)

يعد بيت الزكاة ميزانية تتعلق بإيراداته غير الحكومية تبدأ من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر، كما يعد حسابات خاصة بها.

مادة (٩)

يكون للبيت مراقب حسابات أو أكثر يتم تعيينة وتحديد مكافآته السنوية بقرار

من مجلس الإدارة ويختص بمراقبة الميزانية غير الحكومية للبيت وحساباته عن السنة التي عين فيها ، ويكون المراقب مسئولاً عن ذلك أمام مجلس الإدارة .

مادة (٠١)

استثناءً من الاختصاصات المقررة لأية جهة أخرى ، يختص بيت الزكاة بالترخيص في القيام بأعمال جمع الزكاة أو صرفها أو فيهما ، ولا يجوز لأي شخص أو مجموعة أشخاص أو جمعية أو لجنة القيام بأي عمل يتعلق بجمع أموال الزكاة أو صرفها إلا بعد الحصول على هذا الترخيص .

مادة (١١)

يضع بيت الزكاة القواعد التي تنظم العمل الزكوي، ويكون له حق الإشراف على تطبيقها والتنسيق مع الجهات والجمعيات والهيئات والأفراد الذين يحصلون على تراخيص من بيت الزكاة، بجمعها وإنفاق أموالها .

مادة (٢١)

ينشأ في بيت الزكاة هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تتكون من عدد من المختصين في العلوم الشرعية يتراوح بين (٥-٧)، ويجوز إنشاء لجان مماثلة في فروع البيت في الأقاليم، وتكون قراراتها ملزمة.

مادة (٣١)

تختص الهيئة بالبحث وإبداء الحكم الشرعي في الموضوعات ذات الطبيعة الشرعية التي يثيرها العمل في البيت والرقابة الشرعية على أعمال البيت، للتأكد من التزام العمل في البيت بالأحكام الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية .

مادة (٤١)

يحق للهيئة الشرعية أن تطلب الاطلاع على مستندات العمل وتقاريره في البيت وأن تطلب معلومات عن الموضوعات المعروضة عليها وغير ذلك من

الأمور المماثلة ، ويجب على إدارة البيت الاستجابة لطلبات الهيئة .

مادة (٥١)

تختار الهيئة رئيساً لها من أعضائها ، وتجتمع بناء على دعوة الرئيس ، ويجوز لها أن تدعو لحضور اجتماع أو أكثر من ترى من الخبراء والمتخصصين ، وتكون للهيئة أمانة فنية وسكرتارية .

مادة (٦١)

ترفع الهيئة تقريراً سنوياً لمجلس إدارة البيت بنتائج أعمالها وملاحظاتها ، ويجوز للهيئة أن ترفع تقارير خاصة عن الموضوعات التي ترى أهمية عرضها على المجلس .

الفصل الثالث

الزكاة العينية

مادة (٧١)

يتخذ البيت الإجراءات المناسبة للمحافظة على أموال الزكاة العينية وتوزيعها في الوقت الملائم في مصارفها الشرعية .

مادة (٨١)

لبيت الزكاة أن يبيع أموال الزكاة العينية التي لا تناسب من يستحقون الزكاة، ويضم ثمنها لأموال الزكاة.

الفصل الرابع
من تجب عليه الزكاة

مادة (٩١)

تجب الزكاة على كل شخص طبيعي أو اعتباري تتوفر فيه الشروط التالية:
١-الإسلام بالنسبة للشخص الطبيعي.
٢-أن يكون له في الدولة مال تتوفر فيه شروط وجوب الزكاة المحددة في المادة (٢١) من قانون الزكاة.
٣-التكليف بالنسبة للمنتمين للمذاهب الإسلامية التي توجب ذلك.

مادة (٠٢)

الزكاة واجبة على أموال عديم الأهلية أو ناقصها المشمول بالولاية أو الوصاية أو القوامه الذي ينتمي لأحد المذاهب الإسلامية التي لا تتطلب التكليف شرطا لوجوب الزكاة، ويلتزم الولي أو الوصي أو القيم بدفعها من أموال عديم الأهلية أو ناقصها.

مادة (١٢)

استثناء من الحكم الوارد في البند (٢) من المادة (٠٢) من هذه اللائحة:
١-تجب الزكاة في الأموال الزكوية الموجودة داخل البلاد أو خارجها متى كانت مملوكة لمواطن مسلم ، ما لم يكن ملزماً بدفع الزكاة عن أمواله الموجودة في دولة أجنبية بموجب قوانين هذه الدولة.

٢-تؤخذ الزكاة من غير المواطن على أمواله الموجودة داخل البلد ما لم يكن دفعها واجباً عليه بموجب قانون دولة آخرى .

مادة (٣٢)

لا تجب زكاتان في مال واحد في العام الزكوي نفسه.

مادة (٣٣)

المواطن غير المسلم الذي تتوافر فيه شروط وجوب الزكاة وفقاً للأحكام الواردة في قانون الزكاة وهذه اللائحة التنفيذية ما عدا الإسلام، تجب عليه ضريبة تكافل اجتماعي تعادل قيمتها مقدار الزكاة المستحقة على نظرائه المسلمين، تصرف حصيلتها في تمويل الخدمات الاجتماعية لمحدودي الدخل، وتصدر وزارة المالية قراراً بقواعد تحصيل هذه الضريبة وتحديد مصارفها.

مادة (٤٣)

لا تجب الزكاة في الأموال العامة ولا أموال الصدقات وأموال الجمعيات والصناديق الخيرية، والأموال الموقوفة وقفاً خيرياً أو مشتركا في حدود نسبة الخيرات فيه.

مادة (٥٣)

لا تجب الزكاة في أموال الربا والأموال المكتسبة بوسائل مخالفة للأحكام الشرعية، ولا في الأموال العينية المحرمة شرعاً، وتحصَّل عنها ضريبة تكافل اجتماعي تعادل مقدار الزكاة الواجبة على مثيلاتها وتنفق حصيلة هذه الضريبة في تمويل الخدمات الاجتماعية لمحدودي الدخل وفقاً لأحكام المادة (٤٢) من هذه اللائحة.

الفصل الخامس

شروط ما تجب فيه الزكاة

الشروط العامة :

مادة (٦٢)

يشترط لوجوب زكاة المال ما يأتي:

١- أن يكون المال حلالاً.

٢- الملك التام.

٣- النماء.

٤- بلوغ النصاب في أول الحول وآخرة.

٥- حولان الحول القمري (الهجري) لما يشترط له الحول، أو الحول الشمسي عند التعذر.

٦- كون المال الذي بلغ نصاباً فاضلاً عن الحاجات الأصلية لمالكه.

١- الملك التام :

مادة (٧٢)

يجب لاستحقاق الزكاة أن لا يكون مالك المال مديناً بدين يستغرق المال كله أو ينقصه من النصاب، ما لم يكن لديه من الأموال غير الزكوية الفائضة عن حاجاته الأصلية ما يسد به الدين.

مادة (٨٢)

إذا تعدد ملاك المال الزكوي، أو اختلط الملك بحيث جاز اعتباره ملكاً واحداً، وجبت فيه الزكاة مجتمعاً إذا توفرت فيه شروط وجوب الزكاة الواردة في القانون.
وتطبق القواعد الواردة في الفقرة السابقة على الشركات وفي حالات الملكية الشائعة وملكية الأسرة.

مادة (٩٢)

تجب الزكاة على المال الضمار عن سنة واحدة إذا رجع إلى صاحبه ولو بقى غائباً عنه سنين.

مادة (٠٣)

يعتبر المال ضماراً في الحالات التالية:
١- إذا كان غير مقدور على قبضه لانقطاع الطريق أو انقطاع خبره.
٢-إذا كان المال مغصوباً لا يقدر على استخلاصه.
٣-إذا كان المال محجوزاً.
٤-إذا كان المال ضائعاً.
٥-إذا كان صاحب المال أو من يمثله قانوناً ممنوعاً من التصرف في هذه الأموال ومن استخدام حقوق الملكية بالنسبة له. إلا إذا كان ذلك المنع بسببه

هو، كالدائن أو المقرض.

٢- النماء

مادة (١٣)

يشترط لوجوب الزكاة أن يكون النصاب من مال قابل للنماء في الحال أو المآل حقيقة أو حكماً، فلا زكاة في المال غير القابل للنماء.

٣- بلوغ النصاب

مادة (٢٣)

يشترط فيما تجب فيه الزكاة أن يبلغ مقداره أو قيمته النصاب الشرعي، وذلك حسب طبيعة المال وفقاً لما ورد في هذه اللائحة.

مادة (٣٣)

يدخل ضمن النصاب، وتجب فيه الزكاة، المال المرصد لحاجة من الحاجات الأصلية، إذا لم يوضع فيها أثناء الحول، وتوافرت فيه الشروط الأخرى لوجوب الزكاة.

٤- حولان الحول الهجري

مادة (٤٣)

يشترط لوجوب الزكاة في المال أن يحول حول قمري كامل على ملكية من تجب عليه الزكاة لهذا المال، وذلك باكتمال النصاب في طرفي الحول، وفي حالة تعذر الأخذ بالحول القمري تحتسب الزكاة وفقا للسنة الشمسية، على أن تراعى زيادة أيام السنة الشمسية في نسبة الزكاة أو تحديد مقدارها.

مادة (٥٣)

استثناء من الحكم الوراد في المادة (٥٣) لا يشترط حولان الحول في زكاة الزروع والثمار والعسل والمعدن والركاز في البر والبحر.

مادة (٦٣)

١- إذا كان لدى من تجب عليه الزكاة نصاب واستفاد مالاً من جنسه قبل أن يحول عليه الحول، يضم المال المستفاد إلى الأصل عند تمام الحول، ويزكيهما جميعاً .

٢- إذا كان لدى المزكي نصاب واستفاد مالاً من غير جنسه قبل أن يحول عليه الحول، فلا يزكى مع الأصل، وينعقد حول المال المستفاد من يوم استفادتة إذا بلغ نصاباً.

٣- رواتب العاملين وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم و أرباح أصحاب المهن الحرة والحرف تعتبر أموالاً مستفادة وينطبق عليها حكم البند الأول من هذه المادة .

مادة (٧٣)

تؤدى الزكاة في موعد استحقاقها وفقا للأحكام الواردة في قانون الزكاة وهذه اللائحة ، ويجوز أن تؤدى كلها معجلة أو على أقساط شهرية معجلة لا تتجاوز أول سنته الزكوية بناء على طلب المزكي وفقاً للشروط التي يضعها البيت.

مادة (٨٣)

لا تسقط الزكاة بهلاك النصاب بعد توفر شروط وجوبها والتمكن من أدائها.

٥- زيادة المال عن الوفاء بالحاجات الأصلية لمالكه.

مادة (٩٣)

تجب الزكاة في المال الذي يزيد عن توفير الحاجات الأصلية لمن تجب عليه الزكاة في حالة توفر الشروط الأخرى لوجوب الزكاة.

مادة (٠٤)

يحدد بيت الزكاة ما يعتبر حاجات أصلية لكل شريحة من شرائح المجتمع، وفقاً لما تجري به العادة والعرف السائد والضوابط الشرعية.

الفصل السادس

زكاة النقود

مادة (١٤)

تجب الزكاة في النقود التي تتوفر فيها الشروط الواردة في المادة (٧٢) من هذه اللائحة إذا بلغت قيمتها ما يعادل (٥٨) جراماً من الذهب الخالص عيار(٤٢) قيراطاً، بسعره يوم نهاية الحول في البلد الذي يوجد فيه المال الذي تجب فيه الزكاة.

مادة (٢٤)

يدخل ضمن الأموال التي تجب فيها الزكاة النقود المعدنية والنقود الورقية والنقود من عملات بلد أو بلاد متعددة، والديون الثابتة للمزكي على غيره المرجوة الأداء.

مادة (٣٤)

مقدار الواجب في زكاة النقود ربع العشر (٢,٥٪) من قيمتها.

الفصل السابع
زكاة الذهب والفضة

مادة (٤٤)

تجب الزكاة في معدني الذهب والفضة سواء أكانا سبائك أم أواني أم مسكوكات أم حلياً معداً لغير الزينة المباحة وذلك عند توفر شروط وجوب الزكاة الواردة في هذه اللائحة

مادة (٥٤)

نصاب الزكاة في الذهب (٥٨) جراماً من الذهب الخالص وفي الفضة (٥٩٥) جراماً من الفضة الخالصة.

مادة (٦٤)

١- يضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب.
٢- تضم النقود وقيمة عروض التجارة إلى الذهب والفضة في تكميل النصاب .
٣- يراعى عند الضم قيمة نصاب الذهب.

مادة (٧٤)

يقدر نصاب الذهب والفضة بالوزن لا بالقيمة.

مادة (٨٤)

مقدار الواجب في زكاة الذهب والفضة ربع العشر (٢,٥٪) منها.

الفصل الثامن

زكاة الأنعام

مادة (٩٤)

الأنعام التي تجب فيها الزكاة هي:

١- الإبل.
٢- البقر، ويلحق به الجاموس.
٣- الغنم ويشمل الضأن والماعز.

مادة (٠٥)

تجمع الأنعام المتحدة الجنس المملوكة لشخص واحد ولو كانت في أماكن متفرقة، ويحسب من مجموعها مقدار الزكاة الواجبة.

مادة (١٥)

تجب الزكاة في الأنعام سواء كانت سائمة أو معلوفة.

مادة (٣٥)

لا زكـاة فـي الأنعـام العاملـة فـي سـقي الأرض وحرثهـا أو سـقي الـزرع أو أغراض أخرى.

مادة (٣٥)

الخلطة في الأنعام معتبرة شرعاً.

مادة (٤٥)

تجب الزكاة في صغار الأنعام ولو مستقلة عن أماتهـا، وحولهـا حـول أماتهـا، وتضم الصغار مع الكبار في تكميل النصاب.

مادة (٥٥)

يؤخذ من الأنعام الوسط، لا من خيار ها ولا من رديئها، ويجوز أخـذ الأعلـى مما تجب فيه الزكاة إذا طابت به نفس المزكي، كمـا يجـوز أخـذ الأفضـل أو الأدنـى عن الواجب بقيمته.

مادة (٦٥)

لا تجب الزكاة في أعيان المنتجات الحيوانية كـاللبن والحليـب، ومصـنوعاتها، والصوف والحريـر وغيرهـا مـن المشـتقات، إلا إذا اتخـذت للتجـارة، سـواء وجبـت الزكاة في عين الأنعام المستخرجة منها أو لم تجب.

الفصل التاسع

زكاة عروض التجارة

مادة (٧٥)

تجب زكاة عروض التجارة في كل الأموال المعدة للاتجار بها.

مادة (٨٥)

يشترط لوجوب الزكاة في عروض التجارة، بالإضافة إلى الشروط الواردة في المادة (٧٢) من هذه اللائحة، الشروط التالية:

١- نية التجارة عند التملك.

٢- عدم تحول نية المالك إلى الاقتناء قبل حولان الحول.

مادة (٩٥)

يقدر نصاب عروض التجارة وفقاً للقواعد والأحكام الواردة في قانون الزكاة.

مادة (٠٦)

تشمل عروض التجارة التي تجب فيها الزكاة ما يملكه المزكي من عملات ومن ذهب وفضة، سوى المعد للزينة المباحة في حدود أمثالها، والأوراق المالية وما له من ديون ثابتة على الغير، وتخصم من قيمتها ما عليه من ديون.

مادة (١٦)

تقوَّم عروض التجارة لحساب الزكاة عند تمام الحول بسعر بيعها وقت وجوب الزكاة.

الفصل العاشر

زكاة الزروع والثمار

مادة (٢٦)

تجب الزكاة في كل ما تنتجه الأرض مما تقصد زراعته.

مادة (٣٦)

يلتزم بالزكاة من يستثمر الأرض ويزرعها، سواء كان المالك أو المستأجر أو المستعير.

مادة (٤٦)

تجب الزكاة في الزروع والثمار عند بدو صلاحها .

مادة (٥٦)

يجوز تقدير الزكاة في الثمار بطريق "الخرص" .

مادة (٦٦)

١- تحسب كمية الزروع والثمار، وتجب الزكاة فيها إذا توافرت شروطها عند بدء نضوج الزروع .
٢- استثناءً من القاعدة الواردة في الفقرة السابقة إذا كان الحب والثمار من شأنه التجفيف اعتد بالتقدير لأغراض الزكاة بعد الجفاف

مادة (٧٦)

تضم الزروع والثمار إلى بعضها في تكميل النصاب، إذا كان ذلك في عام واحد، واتحد جنسها، حسب العرف السائد.

مادة (٨٦)

يتبع في تحديد الزروع والثمار التي تجب فيها الزكاة ما يأتي:

١- يضم زرع السنة الواحدة بعضه إلى بعض إذا اتحد جنسه ولو اختلف ميقات زرعه.

٢- يضم زرع الشخص الواحد بعضه إلى بعض إذا اتحد جنسه ولو اختلفت الأرض التي زرع فيها.

مادة (٩٦)

يعفى من زكاة الزروع والثمار ما يسد حاجة المزكي وأسرته، وفقاً للقواعد التي يضعها البيت.

مادة (٠٧)

تجب الزكاة على من يستثمر الأرض حتى بدو الزرع وصلاحه وجنيه، ولو انتقل استثمار الأرض لشخص آخر قبل الجني والحصاد تجب الزكاة على من انتقل إليه.

مادة (١٧)

لا يحسم من الزروع والثمار التي يجب فيها الزكاة ما يلي:

١- نفقات السقي والحصاد.

٢- نفقات إصلاح الأرض وشق القنوات ونقل التربة.

٣- نفقات شراء البذور والسماد والمبيدات والأدوية والمبالغ النقدية المستخدمة في الزراعة وغيرها، إلا إذا استدانها.

مادة (٢٧)

مع مراعاة ما ورد في المادة (٦٦) من هذه اللائحة يكون وقت الالتـزام بـأداء زكاة الزروع والثمار عند جنيها وحصادها.

مادة (٣٧)

تؤخذ الزكاة من أوسط الزروع والثمار.

مادة (٤٧)

المزكي الذي ينتج الزروع والثمار يزكيها زكاة الزروع والثمار، أما المزكـي الذي يتاجر في المحاصيل الزراعية ولا يزرعها فيزكيها زكاة عروض التجارة.

الفصل الحادي عشر
زكاة العسل

مادة (٥٧)

تجب الزكاة في العسل إذا بلغ وزنه (٥٧) كيلو جراماً بعد تصفيته.

مادة (٦٧)

يتبع في تحديد نصاب العسل الأحكام التالية:

١-يضم حصاد العسل في السنة الواحدة بعضه إلى بعض ولو اختلف ميقات جمعه.

٢- تضم حصيلة جني العسل لشخص واحد بعضه إلى بعض ولو اختلفت الأماكن التي تم جمع العسل منها.

مادة (٧٧)

يعفى من زكاة العسل ما يسد حاجة المزكي وأسرته وفقاً للقواعد التي يضعها البيت.

مادة (٨٧)

مقدار الزكاة الواجبة على العسل هي عشر الناتج بعد تصفيته.

الفصل الثاني عشر

زكاة الأسهم وصكوك الاستثمار

مادة (٩٧)

إذا قامت الشركة بتزكية موجوداتها فعلى مالك السهم أو الصك حساب زكاتهما كالتالي :

١- إذا كان الغرض من ملكية السهم أو الصك الاستثمار والاستفادة من ريعه ، فلا زكاة على السهم أو الصك .

٢- إذا كان الغرض من ملكية السهم أو الصك المتاجرة به بيعاً وشراء فيتم تقويم السهم أو الصك بسعر السوق يوم وجوب الزكاة ، فإذا كان مقدار ما أخرجته الشركة أقل منه فعلى مالك السهم أو الصك إخراج الفرق . أما إذا كان مقدار ما أخرجته الشركة أكبر فلمالك السهم أو الصك أن يعتبر الزيادة في زكاة أمواله الأخرى أو تعجيلاً لزكاة قادمة .

مادة (٠٨)

إذا لم تقم الشركة بتزكية موجوداتها ، فعلى مالك ألسهم أو الصك حساب زكاتهما كالتالي:

١- إذا كان الغرض من ملكية السهم أو الصك التجارة فيهما وليس الاستفادة من ريعهما السنوي ، تكون زكاتهما ربع العشر (٢,٥٪) من القيمة السوقية للسهم أو الصك، بسعرهما يوم وجوب الزكاة.

٢- إذا كان الغرض من ملكية السهم أو الصك الاقتناء والاستفادة من ريعهما السنوي وكان لدى الشركة أموال تجب فيها الزكاة وأمكن معرفة ما يخص كل سهم أوصك من الموجودات الزكوية للشركة، فتكون الزكاة الواجبة عليه بنسبة (٢,٥٪) من قيمة ما يخص السهم أو الصك من الموجودات الزكوية للشركة يوم الاستحقاق.

مادة (١٨)

إذا لم يستطع المساهم أن يعرف ما يخص السهم أو الصك من الموجودات الزكوية فيجب عليه أن يتحرى ما أمكنه .

مادة (٢٨)

إذا كان الغرض من ملكية السهم أو الصك الاستثمار والاستفادة من ريعه ولم يكن لدى الشركة أموال تجب فيها الزكاة فعلى مالك السهم أو الصك أن يزكي الريع فقط إن وجد سواء بلغ نصاباً بنفسه أو بضمه لأمواله الآخرى .أما إذا كانت الشركة تعاني من عجز كبير بحيث تستغرف ديونها موجوداتها .فلا زكاة على السهم أو الصك .

الفصل الثالث عشر

زكاة الشركات

مادة (٣٨)

لا تجب الزكاة في قيمة الموجودات الثابتة، ما لم تكن مصنوعة من الذهب أو الفضة، فإنها تزكى.

مادة (٤٨)

الموجودات الثابتة الدارة للدخل (المستغلات) من الاستثمارات طويلة الأجل بغير غرض المتاجرة "ولكن قد تباع" لا زكاة في أعيانها فإذا بيعت فثمنها وصافي دخلها حكم زكاته بحسب ما آل إليه مما يجب تزكيته.

مادة (٥٨)

المشروعات قيد التنفيذ ترد ضمن الموجودات الثابتة أو المتداولة بحسب الغرض منها، فإن كانت بغرض التشغيل أو در الدخل، فلا تدخل ضمن الموجودات الزكوية، وإذا كانت لغرض البيع فتدرج ضمن الموجودات الزكوية، وتُقوَّم بالقيمة السوقية يوم وجوب الزكاة في نهاية الحول المعتمد.

مادة (٦٨)

تجب زكاة عروض التجارة في الموجودات المعنوية إذا اتخذت للمتاجرة وتوافرت فيها شروطها، وتُقَّوم بسعر السوق يوم وجوب الزكاة في نهاية الحول.

مادة (٧٨)

تضم الموجودات الذهبية والفضية التي اشتريت لغير الزينة المباحة في حدود أمثالها إلى الموجودات الزكوية، وتزكى على أساس قيمة وزنها السوقية.

مادة (٨٨)

لا تحسم من الموجودات الزكوية المخصصات الآتية:

١- مخصص استهلاك الموجودات الثابتة التشغيلية والدارة للدخل.

٢-مخصص الصيانة أو العَمرة للموجودات المذكورة في البند السابق.
٣- مخصص التأمين على الموجودات الثابتة.
٤- مخصص الهبوط في قيمة الاستثمارات في الأسهم المشتراة بغرض الاحتفاظ بها (النماء).
٥- مخصص هبوط الاستثمارات في أسهم الشركات الزميلة والتابعة.
٦- مخصص نهاية الخدمة للعاملين في الشركة.
٧- مخصص التعويضات ما لم يصبح واجب الأداء بحكم قضائي نهائي.
٨- مخصص انخفاض أسعار العملات.
٩- مخصص الخصم النقدي للسداد المبكر.
١٠- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلا إذا كان الدين المشكوك في تحصيله قد أدرج مقداره في الموجودات الزكوية .
١١- مخصص هبوط أسعار البضاعة.
١٢- مخصص إطفاء مصروفات ما قبل التشغيل.
١٣- مخصص البضاعة الهالكة والتالفة والبطيئة الحركة.
١٤- ما يستجد من المخصصات الأخرى.

مادة (٨٩)

لا يحسم من الموجودات الزكوية للشركة ما يأتي:
١- رأس مال المساهمين.
٢- علاوة الإصدار.
٣- الاحتياطات الرأسمالية الناشئة عن إعادة تقويم موجودات ثابتة قنية أو مستغلات.
٤- الاحتياطيات الإيرادية بنوعيها القانوني والاختياري.
٥- احتياطي الأرباح الناتجة عن عمليات أسهم الشركة المشتراة – أسهم الخزينة.
٦- الأرباح المقترح توزيعها ما لم يصدر قرار بتوزيعها.
٧- الأرباح غير الموزعة.
٨-الفوائد الربوية غير المدفوعة.

مادة (٩٠)

تحسب زكاة الشركة التابعة والزميلة على سبيل الاستقلال ابتداءً، ثم تخرج الشركة الأم زكاة نصيبها في الشركة التابعة والزميلة بنسبة ملكيتها فيهما، إذا لم تخرجا زكاتهما مباشرة.

مادة (٩١)

يدرج ضمن الموجودات الزكوية للشركة ما يأتي:

١- البضاعة تامة الصنع، وتقوم على أساس القيمة السوقية لكل تاجر بحسبه سواء أكان تاجر جملة أم تاجر تجزئة بالسعر الذي يمكنه البيع به عادة يوم وجوب الزكاة.

٢- البضاعة قيد التصنيع تُقوَّم على أساس قيمتها السوقية في يوم وجوب الزكاة وإن لم تعرف فعلى أساس ما أنفق عليها من تكاليف مباشرة وغير مباشرة.

٣- الأعمال الإنشائية قيد التنفيذ التي تستدعي إضافة مواد خام ويسري عليها حكم البند السابق بخلاف الأعمال التي لا تستدعي استخدام مواد خام فلا زكاة فيها.

٤- المواد الأولية الخام التي تستخدم في التصنيع أو الإنشاءات وتبقى عينها فيها وتزكى على أساس القيمة السوقية لها بخلاف المواد المساعدة التي لا تبقى عينها فلا زكاة فيها.

٥- البضاعة التي بالطريق المملوكة للشركة ملكية تامة تقوم على أساس القيمة السوقية بحسب السعر في المكان الذي توجد فيه.

٦- البضاعة لدى الغير برسم البيع (بالوكالة) تُقوَّم على أساس القيمة السوقية بحسب السعر في المكان الذي توجد فيه.

٧- التكاليف الزائدة عن الفواتير المصدرة للعقود غير المنتهية ويسري عليها حكم البضاعة قيد التصنيع.

٨- الإيرادات المستحقة التي تخص السنة المالية الحالية ولم يتم قبضها مع مراعاة أن أوراق القبض التي تمثل قرضاً بفائدة أو ديناً عن ثمن سلعة مع زيادة لقاء التأجيل فيزكي فقط أصل القرض أو الدين ما دام لا يتعذر عليه استيفاؤه، أما أوراق القبض التي تمثل سلعة مبيعة بالأجل بأكثر من ثمنها فتدخل جميعها ضمن الموجودات الزكوية ما

دام لا يتعذر استيفاؤه.

٩- بضاعة السلم المشتراة بقصد التجارة، وتقوم بالتكلفة وهي رأس المال المدفوع فيها، أما بضاعة السلم المشتراة بقصد التشغيل فلا زكاة فيها لأنها من عروض القنية، وإذا كانت البضاعة بقصد در الدخل فلا زكاة في أعيانها، أما دخلها فحكم زكاته بحسب ما آل إليه من نقود أو ديون أو موجودات متداولة أو ثابتة وفق أحكام القانون وهذه اللائحة ، مما يجب تزكيته.

١٠- البضاعة المشتراة بالاستصناع بقصد التجارة وتقوم بالتكلفة وهي ثمن المستصنع أما البضاعة المشتراة بقصد التشغيل فلا زكاة فيها وإذا كانت البضاعة بقصد در الدخل فيسري عليها ما جاء في البند السابق.

١١- رصيد المبالغ المستحقة للشركة لقاء بضاعة الاستصناع المبيعة.

١٢- الوديعة القانونية لدى البنوك إذا كانت محتجزة بصفة مؤقتة إما إذا كانت محتجزة بصفة مستمرة فإنها تزكى لسنة واحدة إذا أعيدت للشركة.

١٣- التأمينات والمبالغ المحتفظ بها لدى الغير عن العقود تزكى عند قبضها عن سنة واحدة فقط ولو بقيت عند الغير سنين.

١٤- الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية وأرباحها وعوائدها. أما الودائع لدى البنوك الأخرى بفائدة فيدرج رأس المال (الأصل) ضمن الموجودات الزكوية دون الفوائد المحرمة التي يجب التخلص منها بإنفاقها في وجوه الخير ما عدا بناء الماسجد وطباعة المصاحف .

١٥- النقدية في الصندوق :

أ- العملة المحلية تدخل بمبلغها .

ب- العملات الأجنبية تدخل بقيمتها بسعر الصرف السائد يوم وجوب الزكاة .

١٦- الموجودات من التحف بغرض التجارة تزكى بقيمتها السوقية.

مادة (٩٢)

١- الديون طويلة الأجل التي على الشركة يجوز أن يتبع في شأنها أحد الحكمين التاليين:

أ- الديون المستحقة والقسط السنوي الواجب السداد خلال السنة المالية اللاحقة للحول المزكى عنه تحسم من الموجودات الزكوية، ولا تحسم الديون الواجبة السداد بعد السنة المالية اللاحقة للحول المزكى عنه.

ب- الديون التي على الشركة سواء أكانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل تحسم من الموجودات الزكوية بشرط عدم وجود أموال قنية لا تجب فيها الزكاة زائدة عن الحاجات الأصلية تغطي هذه الديون، وإذا وجدت هذه الأموال فتحسم منها الديون لا من الأموال الزكوية، وإذا غطت أموال القنية بعض هذه الديون فقط حسم باقي الدين من الوعاء الزكوي.

٢- تحسم من الموجودات الزكوية الديون التالية :

أ- - دين بضاعة السلم المبيعة التي لم يتم تسليمها للمشترين، ويقوَّم برأس مال السلم.

ب- الدين المستحق لدائني البضائع المستصنعة المشتراة للشركة وتحسم منه المبالغ التي دفعها حتى تاريخ الميزانية.

ج- دين بضاعة الاستصناع التي تعاقدت الشركة على صنعها.

د- المطلوبات التي تمثل زيادة في ثمن البيع بالأجل عن السعر الحاضر.

هـ الإيرادات المقبوضة مقدماً عن خدمات لم تؤد لعدم استقرار الملك فيها.

٢-تحسم المصروفات المستحقة التي تخص السنة المالية الحالية.

الفصل الرابع عشر

زكاة الديون

مادة (٩٣)

تجب الزكاة في ديون المزكي قبل الغير إذا كانت على مدين مليئ، سواء كان مقراً بالدين أو جاحداً له، إذا كان عليه بيّنة.

مادة (٩٤)

تجب الزكاة في الديون غير المرجوة التحصيل أو الديون المعدومة عند قبضها عن سنة واحدة فقط، ولو بقيت عند المدين سنين .

مادة (٩٥)

إسقاط الدائن لدينه عن المدين لا يحتسب من الزكاة ولو كان المدين مستحقاً للزكاة.

مادة (٩٦)

إذا دفع المزكي الدائن الزكاة لمدينه ثم ردها مدينه إليه وفاء لدينه من غير تواطؤ ولا اشتراط، فإنه يصح، ويجزئ عن الزكاة.

الفصل الخامس عشر

زكاة المعادن

مادة (٩٧)

تجب الزكاة في المعدن المستخرج من الأرض أو البحر أو النهر مما هو مخلوق من غير جنسه، سواء كان مما ينطبع كالحديد أو مما لا ينطبع كالكبريت، وسواء كان جامداً كالملح أم سائلاً كالنفط أم غازاً.

مادة (٩٨)

تجب الزكاة في المعدن إذا بلغت قيمته بعد تصفيته نصاب زكاة الذهب، سواء تم استخراجه دفعة واحدة أو على دفعات.

مادة (٩٩)

مقدار الزكاة الواجبة على المعدن هو الخمس إذا استخرج بدون كلفة، وربع العشر إذا استخرج بكلفة.

مادة (١٠٠)

موعد استحقاق زكاة المعدن هو وقت استخراجه وبلوغه النصاب، دون اعتبار حولان الحول.

الفصل السادس عشر

مصارف الزكاة

قواعد وأحكام عامة

مادة (١٠١)

المصارف الشرعية للزكاة هي: الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل.

مادة (١٠٢)

يعطى قرابة النبي صلى الله عليه وسلم من الزكاة إذا منعوا حقوقهم المقررة شرعاً .

مادة (١٠٣)

يكون تمليك الزكاة للمستحقين من الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم دون غيرهم من فئات المستحقين شرط في إجزائها.

مادة (١٠٤)

يجب أن تتوافر وقت دفع الزكاة شروط استحقاق الزكاة في الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وقت الدفع، ولا يسترد المدفوع إليهم في حالة فقد الصفة بعد ذلك.

١-الفقراء والمساكين

مادة (١٠٥)

١- الفقير هو الذي لا مال له ولا كسب ويقع موقعاً من كفايته ، والمسكين هو الذي يملك ما يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه لمدة سنة

٢- يستحق الفقير والمسكين الزكاة إذا لم يجد نصابا فوق ما يكفي لسد حاجاته الأساسية وفقاً لما تجري به العادة والعرف لكل فئة من المسلمين عاماً كاملاً.

٢- العاملون عليها

مادة (١٠٦)

يستحق العامل على الزكاة حصة من أموال الزكاة بما لا يزيد عن أجر المثل.

مادة (١٠٧)

يجب ألا تتجاوز قيمة سهم العاملين عليها ثُمُن موارد الزكاة (١٢,٥٪).

مادة (١٠٨)

لا يستحق العامل على الزكاة حصة من سهم العاملين عليها إذا كان يتقاضى مقابلاً مالياً لعمله من جهة حكومية أو جهة غير حكومية، إلا إذا كان المقابل المالي الذي يتقاضاه يقل عن أجر المثل، فيعطى من سهم العاملين عليها ليصل ما يتقاضاه إلى أجر المثل.

٣- المؤلفة قلوبهم

مادة (١٠٩)

يصرف من سهم المؤلفة قلوبهم في كل ما يخدم الدعوة للإسلام

ورعاية المسلمين الجدد وتذليل العقبات التي تصادفهم، لا سيما في الأمور التالية:

١- تأليف من يرجى إسلامه.
٢- استمالة أصحاب النفوذ والقدرات للإسهام في مساندة القضايا الإسلامية.
٣- توفير الرعاية المناسبة لحديثي العهد بالإسلام.

مادة (١١٠)

ينقل سهم في الرقاب إلى بقية مصارف الزكاة الأخرى.

٤- الغارمين

مادة (١١١)

يستحق المدين الذي يعجز عن سداد دينه حصة من الزكاة تكفي لسداد الدين إذا توفرت الشروط التالية:

١- أن يكون مسلماً.
٢- أن يكون الدين حال الأداء.
٣- ألا يكون الدين في معصية.
٤- ألا يتمكن من سداد الدينه من كسبه .

مادة (١١٢)

استثناء من الأحكام الواردة في المادة السابقة، يستحق من استدان لإصلاح ذات البين من أموال الزكاة، سواء كان قادراً على السداد أو غير قادر على ذلك.

٥- في سبيل الله

مادة (١١٣)

يستحق الزكاة من يجاهدون في سبيل الله في إطار الدولة، ومن خلال تنظيماتها المقاتلة، المعلنة وغير المعلنة.

مادة (١١٤)

يصرف سهم في سبيل الله للمجاهدين الذين تنطبق عليهم المواصفات الواردة في المادة السابقة حتى لو لم يكونوا فقراء، فاستحقاقهم لجهادهم لا لفقرهم، إذا لم يكن لهم راتب يكفيهم من الدولة.

مادة (١١٥)

يجوز الإنفاق من هذا المصرف لتوفير المعدات والتجهيزات والمستلزمات التي يتطلبها الجهاد في سبيل الله.

٦- ابن السبيل:

مادة (١١٦)

يصرف سهم ابن السبيل للمسافر الذي لا يملك ما يُبْلِغه وطنه، بشرط ألا يكون سفره لأمر غير مشروع.

الفصل السابع عشر

إجراءات تحديد مقدار الزكاة وجبايتها

مادة (١١٧)

على من يستوفي شروط وجوب الزكاة وفقاً لأحكام قانون الزكاة وهذه اللائحة، أن يقدم للبيت خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاق الزكاة، إقراراً يتضمن بياناً بالأموال التي تجب فيها الزكاة، ومقدار الزكاة المستحقة عليها، وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها نموذج

الإقرار الذي يعده بيت الزكاة.

مادة (١١٨)

يجوز للشركات والمؤسسات التجارية أن تقدم الإقرار السنوي المشار إليه في المادة (١١٧) من هذه اللائحة في نهاية سنته المالية.

مادة (١١٩)

يحدد البيت مقدار الزكاة المستحقة على المكلف بناء على الإقرار الذي يقدمه.

مادة (١٢٠)

في الحالات التي يمتنع فيها المكلف عن تقديم الإقرار في الموعد المحدد، أو يكون الإقرار الذي قدمه يثير شبهات قوية تدعو إلى الشك في صحة بياناته، يكون للبيت طلب البيانات والمستندات التي يراها لازمة لتمكينه من تحديد مقدار الزكاة الواجبة.

مادة (١٢١)

يحدد البيت مقدار الزكاة الواجبة على المكلف إما وفقاً لتقديرات المزكي الواردة في إقراره أو بناء على تقدير البيت استناداً للوثائق المتوفرة لديه أو يكون تقديره جزافاً مستنداً لخبرات العاملين فيه وذلك إذا امتنع المكلف عن تزويد البيت بالمستندات التي يطلبها.

مادة (١٢٢)

يلتزم المكلف بأن يودع لدى البيت أموال الزكاة الواجبة عليه وفقاً لما ينتهي له البيت، وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ إخطار البيت له بمقدار الزكاة الواجب عليه أداؤها للبيت.

مادة (١٢٣)

يجوز للمكلف أن يتظلم من قرار البيت بتحديد مقدار الزكاة المستحقة عليه إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٢٤) من هذه اللائحة، وذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقرار البيت تحديد مقدار الزكاة الواجبة عليه، ويعتبر قرار تحديد مقدار الزكاة نهائياً إذا لم يتم التظلم منه خلال المدة المشار إليها.

مادة (١٢٤)

تشكل بقرار من مجلس الوزراء لجنة أو أكثر للنظر في التظلمات التي يقدمها المكلفون.

وتختص هذه اللجنة بالفصل في التظلمات المشار إليها في المادة (١٢٤) من هذه اللائحة.

ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجة مكان انعقادها والإجراءات التي تتبع أمامها ونظام العمل فيها.

مادة (١٢٥)

تعتبر القرارات الصادرة من اللجنة في حكم الأحكام الصادرة من محاكم أول درجة، ويتم إعلانها بورقة من أوراق المحضرين.

مادة (١٢٦)

يجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في القرارات الصادرة من اللجنة ويرفع الطعن أمام محاكم الاستئناف بعريضة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان القرار إعلاناً صحيحاً قانوناً ، ويكون الحكم الصادر من محكمة الاستئناف نهائياً غير قابل للطعن أمام أيه جهة قضائية

مادة (١٢٧)

يجوز للبيت أن يتفق مع المكلف على مقدار الزكاة الواجب عليه أداؤها وذلك في أي وقت قبل صدور حكم نهائي بتحديد قيمتها.

مادة (١٢٨)

يعد البيت شهادة لمن يطلبها تبين موقفه من أداء الزكاة.

******* والحمد لله رب العالمين ********

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : تعريفات	٣
الفصل الثاني : بيت الزكاة	٨
الفصل الثالث : الزكاة العينية	١٢
الفصل الرابع : من تجب عليه الزكاة	١٣
الفصل الخامس : شروط ما تجب فيه الزكاة	١٥
الفصل السادس : زكاة النقود	١٩
الفصل السابع : زكاة الذهب والفضة	٢٠
الفصل الثامن : زكاة الأنعام	٢١
الفصل التاسع : زكاة عروض التجارة	٢٣
الفصل العاشر : زكاة الزروع والثمار	٢٤
الفصل الحادي عشر : زكاة العسل	٢٧
الفصل الثاني عشر : زكاة الأسهم وصكوك الاستثمار	٢٨
الفصل الثالث عشر : زكاة الشركات	٣٠

الفصل الرابع عشر : زكاة الديون	٣٤
الفصل الخامس عشر : زكاة المعادن	٣٥
الفصل السادس‌عشر: مصارف الزكاة	٣٦
الفصل السابع عشر: اجراءات تحديد مقدار الزكاة وجبايتها	٤٠